التّقنين الفقهي والعولمة

بقلم: الأستاذ الدكتور محمد بوزغيبة
جامعة الزيتونة ــ تونس

تقديم:

كان الفقه الإسلامي أيام عولمة الحضارة الإسلاميّة في مرحلة تنظيم محكم، حيث كان الاجتهاد مطلقا و المدارس الفقهيّة متعدّدة، و الأمهات الفقهيّة مدوّنة، و لقد تناقلها الفقهاء شرقا و غربا، حيث وضّحوا مسائلها و أصّلوا مذاهبهم فيها فكان البرهان للجويني والمستصفى **للغزالي** و **المحصول للرّازي** و **جمع الجوامع لابن السّبكي** وغيرها كثير. حتى المذهب **المالكي** الذي قيل بأنّه يرتكن إلى النّقل والمأثور، فإنّ رجالاته أصّلوه خلافا لما قاله **الإمام المقري** في كتابه **أزهار الرياض**، و هو يقارن بين المدرستين القيروانية و العراقية، قال : «و قد كان القدماء رضي الله عنهم في تدريس المدونة اصطلاحان: اصطلاح عراقي، واصطلاح قرويّ، فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل للمدّونة كالأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة و القياس، و لم يُعَرّجوا على الكتاب بتصحيح الروايات ومناقشة الألفاظ ودأبهُمْ القصد إلى إفراد المسائل و تحرير الدّلائل على رسم الجدليّين وأهل النّظر من الأصوليين.

وأما الاصطلاح القرْويّ فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات و بيان وجوه الاحتمالات و التّقنين على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلافات المقالات، ومع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار و ترتيب أساليب الأخبار، و ضبط الحروف على حسب ما وقع في السّماع وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها».(1)

لكنّ الثابت أنّ المالكيّة أصّلوا مذهبهم و كتبوا في فقه الخلاف أيضا، فنجد في الجانب الأصولي مثلا :-**إحكام الباجي- تنقيح القرافي-حاشية على التنقيح لحلولو القيراواني- عدة البروق للونشريسي-مفتاح الوصول للتلمساني-نشر البنود للشنطيقي**... و نجد في فقه الخلاف مثلا: **بداية المجتهد للحفيد- الإشراف للقاضي عبد الوهاب- القوانين الفقهية لابن جزيء-حلية العلماء للشّاشي القفال..**

لكن هذه العولمة الإسلاميّة لم تعمّر طويلا، فبعد أن بلغت أوجها و وصلت تخوم فرنسا و أدغال إفريقيا وجبال آسيا، بدأت في الأفول و الذبول بسبب الفِتَن الداخلية التي أرهقت الأمة الإسلاميّة، و أثّر الضّعف السياسي في الضّعف الثقافي، وارتكن الفقه إلى الهبوط، و مال الفقهاء إلى مرحلة جديدة و هي غلق باب الاجتهاد و الوقوف عند كتابات القدامى فتولّوا اختصارها و تفنّنوا في الإيجاز حتى بلغوا الألغاز قال **الشيخ الحجوي** : «لما أغرق الفقهاء في الاختصار، صار لفظ المتن مُغلقا لا يُفهم إلا بواسطة الشراح و المحدثين ففَاتَ المقصود الذي لأجله وقع الاختصار و هو جمع الأسفار في سفر واحد، بل انعكس الأمر إذ كثرت المشاق في فتح الأغلاق وضَاعَ الزّمن من غير ثمن، فإذا **ابن عرفة** ألّف مختصره مسابقا **ابن الحاجب** و**خليلا** في مضمار الاختصار، ففاتهما في الإغراق، في الاستغلاق، فعرّف **ابن عرفة** الإجارة بقوله :«بيع منفعة ما أمكن نقله غير سفينة و لا حيوان ولا يعقل بغير عوض غير ناشئ عنها بعضه يتبعض بتبعيضها» و لما سئل عن ذلك عجز و توقّف يومين و هو يتضرّع إلى الله في فهمها.[2] دون تعليق.

ثم تفرّغ الفقهاء إلى شرح المختصرات و التعليق عليها، و وضعوا الحواشي وحواشي الحواشي والتقريرات. فبعد أن كانت المدّونة مثلا عُمدة المالكية، أصبح الفقهاء يرجعون إلى شروح **المختصر الخليلي**، وتشعّبت بذلك الكتب الفقهيّة و استعصت على الخواص فما بالك بالعوام. و زاد المتأخرون مغالاة في توسيع دائرة الخيال، لا سيما في مسائل الطلاق و الرقيق والأيمان و النذور، حتى أدّى الأمر إلى الهذيان، و أدّى إلى تأخّر الفقه، و في هذا الخصوص قال **محمد الأبّي التونسي (828 هـ)** عند شرحه على **صحيح** مسلم الموسوم بـ "**إكمال الإكمال**" : إنّ ما زاد الفقه صعوبة ما اتّسع فيه أهل المذهب من التّفريعات و الفروض، حتّى أنّهم فرضوا ما يستحيل وقوعه عادة، فقالوا : فلوْ وطِئَ الخنثى نفسه فولد، هل يرث ولده بالأبوّة والأمومة أوهما ، و لو تزايد له ولَدٌ من بطنه و آخر من ظهره لم يوارثا لأنّهما لم يجتمعا في بطن و لا ظهر[3]».

العولمة الأروبية:

في هذه الحقبة الزمنيّة، بدأت تلوح فوق اليابسة العولمة الأوروبية، فظهرت الثورة الصناعية، و برز فلاسفة التّنوير و قضوا على الدّين

المسيحي المحرّف،و دخلت قاموس الفكر البشري مصطلحات جديدة مثل : اللائكيّة – الديمقراطية- حرّية المعتقد، ثم جاءت العلمانية و هكذا.. و لم تَقِفْ العولمة الأوروبية عند حدود قارّتها، بل طالت خارطتنا و ابتزّت خيراتنا وقهرت أجدادنا، لكن الأمة الإسلامية و الحمد لله لم و لن تخلوا من الرجال، فهرّع المصلحون شرقا و غربا إلى المخزون العلمي والموروث الفقهي، و فكّروا في ترتيب البيت من الداخل، وبدؤوا بالتّقنين، قال **صاحب الفكر السامي**:«لو أنّ العلماء حرّروا كتابا يُفتى به و تُصان به الحقوق لقاموا بواجب عيني، و يكون من جماعة تتعاون عليه لا فرد...»إلى أن قال :«فما أحْوَجَ محاكمنا إلى التّجديد والنظّام، و ما أحْوجنا إلى قضاة ومفتين عُدول و نزهاء، تكون لهم أفكار واسعة و مدارك مطابقة لمقتضى عصرهم الحاضر..إنّ ما فعلته الدولة العثمانيّة من تأليف قانوني يُدعى **المجلّة**، خارجة عن بعض مسائله عن **مذهب أبي حنيفة**، سالكة فيه قولا من أقوال أحد أئمة الإسلام، إما عن الأربعة أو عن غيرهم، ليس حائدا عن الصّواب إذا كان على هذه الصّفة، و كان القصد منه ضبط نصوص الأحكام التيّ يتلاعب بها المفتون والقضاة بأنواع التأويل و تطبيقها على القضايا حسب الأهواء والشهوات و الأغراض...فإذا كان سَنّ أمثال تلك القوانين لضرورة اقتضاها الحال و روح العصر، فمن يقلّد عالما يُذنبْ، و هكذا ينبغي للأئمة أن يراعوا حالة الضرّورات فيما تقتضيه النّظامات الوقتيّة، والأحوال العموميّة لمجاراة الأمم المتمدّنة في مضمار التّرقيات العصرية، و كثير من أحكام الشريعة لاسيما المعاملات والأحكام الدنيويّة فيها المرونة المناسبة لحال التطور لانبنائها على أعراف وعوائد تتغيّر بتغيرّها.»[4] و رغم أن القرن 19 كان يعتبر عصر العولمة الأوروبيّة، وخصوصا العولمة الفرنسيّة و الأنجلوسكسونيّة، ففي مجال التقنين فإن **نابليون** أنشأ قانونا في مجال المعاملات، ثبت بالدليل القاطع والبرهان السّاطع أنّه مستمدّ حرفيّا من الفقه الإسلامي عموما، و من الفقه المالكي خصوصا.[5] و ظهرت إسهامات تقنينيّة متنوّعة في كل البلاد الإسلاميّة، حيث قننّت **تركيا** مثلا **مجلة الأحكام العدليّة**، و قنّنت **الجزائر** تقنينا مأخوذا من **مذهب مالك**، و قنّنت **تونس** على سبيل المثال **قانون الجنايات و الأحكام العرفيّة**، و قنّنت **مصر** إسهامات متعدّدة وضعها **محمد قدري باشا**، و قنّنت **ليبيا ملخّص الأحكام الشرعية** على المعتمد من **مذهب مالك**، وقنّنت **المملكة السعودية**

مجلة الأحكام الشرعيّة على فقه **المذهب الحنبلي** و وضعت **المملكة المغربيّة** التقنينات **المراكشيّة**، و وضعت **موريطانيا قانون الالتزامات و العقود الموريطاني**، وعوّلت سائر **البلدان العربيّة** إمّا على **المجلة العدليّة** أو على إسهامات **عبد الرزاق السنهوري المصري**.(6)

الأمة الإسلاميّة بين التبعيّة و النّهضويّة:

بالتّوازي مع هذا الإصلاح القانوني في البلاد العربيّة والإسلاميّة، زادت الهوّة اتّساعا بين الحضارتين، و لم ولن ينسى الغرب الدروس التي قدّمها له **صلاح الدين** فغرسوا الصهيونيّة في الأراضي العربيّة، وظهرت عولمتان في القرن العشرين، ما لبثت أن توارت إحداهما وهي **العولمة الشيوعية** وانفردت **العولمة الرأسمالية** بالهيمنة على العالم، وقدّمت مصطلحات جديدة ظهرت بعد العلمانية هي: الحداثة -ما بعد الحداثة- النظام العالمي الجديد، وانتهت بالعولمة، ماذا وقع للفكر الإسلامي في هذا القرن؟ في بداية القرن 20 طُرحت قضيّة التراث و الحداثة، و هي فكرة غربيّة تريد إبعاد المسلم عن هويته، و لقد انقسمت النّخبة الفكريّة العربيّة إلى ثلاث فئات:

-فئة منبهرة بالآخر، و متبرّمة ورافضة للتّراث و مناديـة بشدّة باتّباع ركب الحداثة الغربيّة و طالبت بنقل ثقافته و تقليده كليّا، و من مناصري هذه الفئة ودُعاتها: أنصار العلمانية من المسيحيين العرب و هم **سلامة موسى -فرح أنطون- شبلي شميّل**.(7) و من المسلمين العرب : **طه حسين- عمر أركون-عبد الله العروي-زكي نجيب محمود-حسن حنفي- هشام جعيط** - و من الأذناب الذين نادوا بشدّة باتّباع ركب الحضارة الغربيّة : **عبد المجيد الشرفي** من تونس و **سعيد العشماوي- نصر حامد أبو زيد-حيمر حيدر** من مصر فهذا التيّار متّهم بالتّغريب و الانبهار والاستلاب قال **طه حسين**:«علينا أن نصبح أوروبيين في كلّ شيء قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات.»(8)

-فئة حافظت على التّراث و رفضت الانسجام مع المغرب و حرّمت التّعامل معه، فهي ترى في التّراث القاعدة الأساسيّة لكلّ إحالة حقيقيّة لا يمكن بدونه ترسيخ الذات و بناء الشّخصيّة، و من ذلك المدرسة السلفيّة و بعض الشيوخ من المدارس التقليديّة الدينيّة كالزيتونة و الحجاز و الأزهر و دمشق و فاس وغيرها.(9)

-فئة ثالثة تميل على الاعتدال و الرصانة و تنادي بالمزج بين التّراث و عناصر العصر الراهن لنكون عربا متأصّلين و معاصرين في آن[10]، فهذه المدرسة حاولت التّوفيق و إن اقتضى الأمر التّلفيق بين الحضارتين الغربية و الإسلامية و من أقطاب هذه المدرسة : **الأفغاني، الطهطاوي، خير الدين التونسي، محمد عبده وعلي عبد الرزاق** الذي زلّت به قدمه و فصل بين الدين و الدولة، و قال بأنّ الرسول ﷺ كانت له نبوّة لا تقبل الخلالة و إنّما هي رسالة لا حكم و دين لا دولة[11] لكن رفض المشروع الذي أرادت أن تعدّه الحكومة المصرية في مجال **الأحوال الشخصية** في مادتي المواريث والوصيّة، و هي تتّجه إلى خلاف الحكم الشّرعي، قال **علي عبد الرازق** :«إنّ القوانين لا ينبغي أن تكون مرتعا للتّغيير و التّبديل في عجلة و سفه و لا في حفوة ثائرة، و أنّه لم يكد يبقى من الفقه الإسلامي في عامة بلاد المسلمين إلا هذا الجزء الذي يمسّ **الأحوال الشخصية**، فأما الأجزاء الأخرى فقد أضاعها أهل الفقه الإسلامي وباعوها طعما في جاه أو خوفا من غير الله، و أسلموها لجيش **التّشويع الحديث** و **التمدّن الحديث**، فدمّرها ذلك الجيش وعقّرها في التّراب»[12]فهذا الصّوت دوّى مُعْلنا حرصه على التمسّك بالفقه بعد التّفريط في قسم كبير منه تحت تأثير ضغوط العولمة المعاصرة، وقد انبثقت عن هذه الفئة المعتدلة مدرسة نخبويّة آمنت بالحداثة كمبدأ مع الفارق في التعريف وحافظت على الموروث و نادت بتقديم المخزون الفقهي و التراث الإسلامي في ثوب معاصر لا يتنافى مع النّص و لا يناقضه، و يواكب الأزمان و الأمكان، لقناعة هذا الفريق بأنّ الأحكام المبنيّة على الأعراف و العوائد، تتغيّر بتغيّر الأماكن و الأزمان، و حافظ أنصار هذه المدرسة على الثوابت والجواهر، ونادوا بتغيير الأعراض و من هؤلاء **الشيخ الإبراهيمي** و **ابن باديس** من الجزائر، و **الخطابي** من المغرب، و**ابن عاشور** و **جعيط** من تونس و **شلتوت** و **المراغي** من مصر...ثم خلفتهم النّخبة العلميّة في الجامعات و الكلّيات الإسلاميّة شرقا و غربا، و رغم إسهامات هذه النخبّة النيرّة، فإن الأمّة الإسلاميّة الآن أمام مدرسة تغريبيّة متأثرة بالفكر الاستشراقي المتأتي من أهل العولمة الأوروبية و الأمريكية، فهذا زعيمهم **محمدْ أركون** يدّعي بأنّ العلمنة موجودة في القرآن الكريم و في تجربة النبي ﷺ و قياسا على الفكر الكَنَسي، يقول بوجود إسلام أرثوذكسي له أشكال كالسّني و الشيعي

والخارجي، و هي عبارة عنده عن انتقادات اعتباطيّة واستخدامات إيديولوجيّة لمجموعة من العقائد والأفكار و الممارسات التي يدّعي وَهْمًا أنها تقوم على أساس ديني محض، وهو يطالب بإعادة بحث و فحص و مكانة العامل الدّيني و الوحي على ضوء النظريّة الحديثة للمعرفة[13] فأفكار **أركون** يصطلح على تسميتها الإسلام الأمريكي حسب العبارة **الإيرانيّة**، وهي دون ريب أفكار أسياد **جولدتسيهر** **ويوسف شاخف** وأخرابهما ولنتساءل: ما إذا قدمّت النّخبة الإسلاميّة في عصر العولمة الحاليّة؟ قبل الإجابة عن السؤال:

-ما هي العولمة؟ ما هي أنواعها؟ أين يكمن خطر العولمة؟ و ما هو حظ التّقنين الفقهي في زمن العولمة؟

-تعريف العولمة:

قال **صادق جلال العظم**: «هي حقيقة التحوّل الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها، و في سيادة نظام عالمي للتّبادل غير المتكافئ.[14]»

و يقول **فرديمان الأمريكي**: "نحن أمام معارك سياسيّة و حضارة فظيعة، العولمة هي الأمركة والولايات المتحدة قوّة مجنونة، نحن قوّة ثوريّة خطرة، و أولئك الذين يخشوننا على حقّ، إنّ صندوق النقد الدولي قطّة أليفة بالمقارنة مع العولمة، فالعولمة هي انتقال الحداثة من المحليّة إلى العالميّة و وصول الحداثة إلى أعلى مستوياتها وببلوغها آخر مراحلها[15]" و العولمة بالدّرجة الأولى فيضٌ أمريكيٌ سياسيٌ واقتصادي وثقافي وعسكري و عندما يُصاب الرّأس فإنّ سائر أعضاء الجسد تتأثر بالضرورة[16] فالعولمة هي حرّية للتجارة الدوليّة التي هي في تزايد، والبحث عن أسواق صراع في صراع، فهي من هذه النظرة الضيّقة للتجارة أصبحت حقيقة و واقعا و الأسواق الوطنية أصبحت ساحة لتصارع الشركات العالميّة بنماذجها المختلفة سواء كانت تتبع الأنموذج الأمريكي أو الياباني أو الأوروّبي أو الصّيني أو أي أنموذج فرعي لأحد أشياعهم، ولكلّ منهم هدف آخر هو المحافظة على البقاء، فالدراسات تشير إلى حقيقة أنّ البقاء للشركات ذات المشاريع العالمية التي ترغب في مواجهة التحدّيات واستغلال الفرص في الأسواق الأخرى، أما الشركات التي لا ترغب في العولمة و مواجهة التحدّيات واستغلال الفرص فسوف يتمّ ابتلاعها من قِبَلِ الشّركات العالميّة هذا إذا كانت

محظوظة، أما البقيّة فسوف تختفي تحت أقدام المنافسين الأنترديناميكيّة[17] فالعولمة أو الأمركة حسبما نشرته شبكة **الأنترنيت**، ليست مجرّد سيطرة و هيمنة و التحكم بالسياسة و الاقتصاد فحسب، ولكنّها أبعد من ذلك بكثير فهي تمتدّ لتطال ثقافات الشعوب و الهويّة الوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السّلوك أو منظومات من القيم، وهي بالتالي تحمل ثقافة غربيّة أمريكية تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى و لا يخلو ذلك من توجّه استعماري جديد يتركزّ على احتلال العقل و التّفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه،[18] و لقد فرّق **الجابري** بين العولمة و العالميّة، فالعالميّة عنده هي تفتّح على العالم و على الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، في حين العولمة فهي نَفْيٌ للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محلّ الصّراع الإيديولوجي،[19] و يرى المنظر الأمريكي **صامويل هانتنجتون** أنّ الصّراع في عصرنا هو صرّاع بين الحضارات على أساس استغلال الصدّع الثقافي بين الأمم والذي تندلع على جوانبه الصرّاعات حيث يستغلّ السياسيّون هذا الجانب من خلال ارتباط هذه الصّراعات بالجذور الغامضة للثقافة،[20] ويقول **هانتنجتون** في كتابه «**صدام الحضارات**» إنّ الحضارات تتمايز الواحدة من الأخرى بالتاريخ و اللغة والثقافة والتقاليد و الأممّ بالدّين، ويستشّف من تاريخ صراعات المسلمين مع جيرانهم ومنافسيهم خطرا مقيما على الغرب، ذلك أنّ تاريخ الإسلام خلال 14 قرنا يؤكّد -في رأيه- بأنّه خطر على أيّة حضارة واجهها خاصة المسيحيّة،[21] أما المنظّر **فرانسيس فوكوياما** فإنّه قدّم الأنموذج الأمريكي في كتابه «**نهاية التّاريخ والإنسان الأخير**» حيث قال: «حاول الأنموذج الأمريكي و بعد تفرّده على السّاحة و بعد اختفاء المنافس الشيوعي، أن يفرض شروطه و بنوده و نماذجه على الآخرين، و أن يملي القوانين التي يريدها، و ما على الآخرين إلا الإذعان لها، وهو ما يصفه **فوكاياما** انتصارا **للدّيمقراطية الليبراليّة** على كل من **الملكيّة** و**الفاشيّة** و**الشيوعيّة المعاصرة**، وهو ما يجعل -حسب رأيه- **الدّيمقراطية الليبرالية** النّقطة النّهائية لتطورّ البشريّة، وبمعنى أخر الشّكل النهائي للحكم البشريّ أي نهاية التاريخ، و جعل **فوكاياما** من **الدّيمقراطية الليبرالية** الهدف السّياسي المنطقي الوحيد الذي يستوعب مختلف البيئات و الثقافات في العالم[22]»

ماهية العولمة و نماذج منها:

إنّ العولمة قِناعٌ للرأسماليّة، و صراع و تنافس على الأسواق و تسويق عالميّ للمنتجات و السّلع والأفكار والنّماذج و هي مسألة تنميط العالم بالنّمط الغربّي، تعني خلق السّوق الكونيّة الواحدة التي تعمل على ابتلاع النّاس و الأشياء لتتقيّأهم سلعاً، و العولمة تعدّ على سيادة الدولة وتصدير لسلبيّات الثقافة الغربيّة و النّفايات و الحضارة الغربية، فهي ضدّ الأقلمة، والعولمة و الأقلمة وجْهان لعُملة واحدة، و قد أفرزت عالما يسمّى «**عالم ماك**» و هو أحد إفرازات ثقافة تحركها التجارة التوّسّيعية قالبه أمريكي و طابعه التّرف، أما سلعه فهي الصّور إلى جانب المعدّات، و خطوطه الجمال بجوار خطوط الإنتاج و الملابس،[23] و العولمة في أبسط معانيها فرض نمط معيّن على كلّ النّاس هي القضاء على الخصوصية و المنافسة و المدافعة والتنوّع و الاختلاف الذي هو قانون الله النّهائي غير القابل للتّعديل أو التّغيير، فالعولمة الكاملة هي الفساد، وفسادها الذي تشكّلت به هو "الجات" و غيرها.[24]

صور العولمة:

للعولمة عدّة صور منها التجارية و الاقتصادية و الاتّصالية و الثّقافيّة.

-**العولمة التجارية:** تتعدّى هذه العولمة و الشركات لعولمة غسيل الأموال القذرة و عولمة الجريمة والرشوة والاختلاس و المخدّرات و الشّعوذة و التجارة بالرّوحانيات و الأساطير والعرّافين و قارئي الطوالع، وتتعدّى العولمة التجارة لتصبح دعارة حتى قيل : «إنّ العولمة نظم إعلاميّة تقوم على ثنائية الدّعارة والتجارة».[25]

-**العولمة الاقتصادية:** هي صناعة الأسواق التي تضمن عالميّة التّصدير و الاستيراد، و لقد تطورت العلاقات الاقتصاديّة بين بلدان العالم نتيجة لظهور الشركات المتعدّدة الجنسيّات، وتضخمّت هذه الشركات لاستِفَادتها من فروق الأسعار و نسبة الضرائب و مستوى الأجور، و انتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص، و نقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضيّة. [26] فالعولمة الاقتصاديّة تسيّرها الشركات العابرة للقوميّات التي لا تُدين بالولاء لأيّ دولة قوميّة، فهي تستقرّ حيثما تقتضي المصلحة في السوق الكوني.

-**العولمة الاتّصاليّة:** سأكتفي بذكر رأي **رجاء الجارودي** في المسألة، قال و هو يتحدّث عن الحدث الصّحفي في إطار العولمة: «إذا كنت تحبّ زوجتك فذلك لا يهمّ أحدا، فإذا قتلتها فهذا حدثٌ (متفرقات) و هو يكلّفك مقالة صغيرة في الصحيفة أو 27 ثانية في النّشرة التلفزيّة، و إذا ما قطعْتها إرباً فهذا يستحقّ عمودا في صحيفة، أو ثلاث دقائق من البثّ، و إذا ما أكلتها (كما فعل أخيرا أحد اليابانيين) فإنّها الشّهرة.[27] »

-**العولمة الثقافية:** يتّفق أغلب الباحثين على أنّ العولمة الثقافية ما هي إلا عمليّة تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، و يحاول بعض الكتّاب الأمريكيين الإيحاء إلى أنّ هناك عوامل سلبيّة على الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى، مما يؤدّي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على الثقافات، و ثقافة العولمة هي فعل اغتصابي ثقافي وعدوانّي على سائر الثقافات،[28] و يريد أنصار العولمة الثقافيّة أن يعمّموا ثقافة أمريكا على العالم في الوقت الذي توصف الثقافة الأمريكية على أنّها نفاية الثقافات و ثقافة النّفايات، و قد أدركت أمريكا أنّ السوق الثقافيّة الرّاقية و الرّفيعة محدودة و بالتالي لابدّ من التّرويج لثقافة أكثر انتشارا، لذا عهدتْ إلى **هوليود** ووكالات الإعلان لتبنيّ هذه المهمّة، فقد تبيّن لها أنّ **لرامبو** و **شزارزينغير** و **مادونا** و **مايكل جاكسون** أفضليّة اقتصاديّة، فهذا الطرح الهابط سبّب استعمار **والت ديزني** و **مكدونالدز** للثقافة العالميّة، واستطاعت أمريكا بهذه الطريقة أن تصل إلى شباب اليوم، وأن تضع لهم ثقافة محدودة.[29]

-**خطر العولمة :**

بدأت أشكال جديدة للاستعمار الحديث بعد التّحرر من الاستعمار الاستيطاني تحت عدّة تَسْمِيَاتْ منها **مناطق النّفوذِ** و **الأحْلاف العسكريّة** في عصر الاستقطاب، و الشركات المتعدّدة الجنسيّات، واتفاقية تعريف التّجارة الخارجيّة، و اقتصاد السّوق، و مجموعة الدّول الصناعيّة السّبع أو الثّماني، و العالم ذو القطب الواحد، وثورة الاتصالات، و العالم قرية واحدة[30]، و هي بإيجاز أمْركة الكون، فالولايات المتّحدة أرادت أن تثبت أنّ الغرب قد حقّق في السياسة و الاقتصاد و الثّقافة تطوّرا هائلا، و على العالم أن يلحق بركابها، و إلا فاته ركْب المدنيّة والرُّقيّ، و يرى البلحثون الغربيّون أنّ العولمة هي صراع ضدّ الإسلام الذي يعتبر القوّة الكبيرة ضدّ الغرب، بعد سقوط الاتحاد السّوفيتي، و العوْلمة بهذا المعنى خطر على

الأديان عموما و الإسلام خصوصا، و الحال أنّ ديننا الحنيف لـه قيما خاصّة لا يمكن أن يتخلّى عنها. (31)

ومن أخطار **العولمة التجاريّة** الإحصائيات التي تحدثتْ عن وجود 40% من الوفيّات بسبب عوامل بيئيّة متنوّعة أهمّها التلـوّث العضـوي و الكيمياوي، و هناك **أربعة ملايين** طفل يموتـون سـنويّا بسـبب الدّخـان المتصاعد من الحرائق و المصانع، أضف إلى ذلـك ارتفـاع الحـرارة وانتشار الأمراض نتيجة الأسمدة الكيميائية.

أما **العولمة الماليّة** فإنّها قد تدمرّ شعوبا و دوّلا كمـا حصـل فـي **جنوب آسيا**، فالأسواق الماليّة تسمح للأجانب بتداول الأسهم و السّـندات عن طريق شرائها و بيعها بدون حدود و قيود، وهـو مـا يفتـح ثغـرة للمنافسين للكَيْد و المكر عن طريق شراء لكميات ضخمة من الأسهم ثـم إغراق السّوق بها، و هذا ما حصل في دول شرق آسيا حيـث اسـتطاع يهودي اسمه **سورس** أنّ يشتري ما هو معروض من الأسـهم وإغـراق السوق بها، ثم انسحب بشكل سـريع تاركـا فوضـى فـي العـرض و الطّلب(32).

ما وقع لماليزيا المسلمة؟ لقد حققت ماليزيا الكثير في مجال التقـدّم العلمي، فقد تمكنّت خلال 15 عاما من تحقيـق قـاعدة صناعيّـة بلغـتْ صادراتها ما يرْبُو عن 50 مليار يورو، وتشمل هذه القـاعدة صناعـات كثيرة منها صناعـة السـيارات و أجـهزة تحديـد المواقـع الجغرافيـة والاستشعار و التّحكّم عن بُعد، و منها عرض اختبارات جديـدة لمـرض فقدان المانعة، و يشمل كذلك ابتكار مواد جديدة للبناء و التّشييد، أخفُّ مـن المواد المستعملة وأقوى من الحديد، فعندما ظهر هذا الوجـه الاقتصـادي الكوْني الجديد، و لما لاحظ الغـرب الانتعاشـة الاقتصاديّـة الماليزيّـة والأندونيسيّة، سحب أرْصدته قصيرة الأجل بصورة فُجِئيَّة، ممـا أوقـع اضطرابات حادّة في مختلف الاقتصادات الآسيوّية، وجعل النّمور الآسيويّة قِطَطًا لا لشيء إلا لأنّها مسلمة.(32)

بشائر انهيار العولمة و إفلاسها :

يرى فريق من علماء الغرب أنّ العولمة خرافة ضروريّـة، و أنّ العالم لا يزال أبعد عن أن يكون "كوْنيّا" بحقّ كما يعترف بذلك بعض غُلاة

أنصار العولمة، بل الواقع أنّ تدفقات التّجارة والاستثمار والأموال تتركّز في ثلاثي أوروبا و اليابان و أمريكا الشماليّة، و أنّ هذه السّمة الطاغية تبدُو نزّاعة إلى الاستمرار[33] ومن وجهة نظر مُعارضيها، فإنّ ظهُر العولمة ليس كباطِنِها كما في قوله تعالى: «فضُرِب بيْنهُمَا بِسُورٍ لهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فيهِ الرَّحْمَةُ وَ ظاهِرُهُ مِنْ قِبلِهِ العَذَابُ» [سورة الحديد : 13].

فالعولمة لا تحقق المساواة و تساوي الفُرص حتى داخل الدولة المهيمنة –أمريكا– ففي سنة 1998 كان فيها45 مليون عامل تحت عتَبَة الفقر[34] و مهما كانت قدرات أمريكا العلميّة و التكنولوجية والاقتصادية والمالية الكبيرة، فقد أصبحت تعرّض نفسها عسكريًا بهذا الانتشار الواسع في كل أنحاء المعمورة الذي لا مثيل له في تاريخ البشريّة، و إذا كانت التكنولوجيا العسكريّة الحديثة تسمح بمثل هذا الانتشار الذي يذكّرنا بما حصل في أزمنة أخرى، وعلى نطاق أضيق من الانتشار الهائل لجيوش **الإسكندر المقدوني** أو الجيوش **الرومانية** أو الجيش **البريطاني الاستعماري**، فهل سيدوم **الانتشار الأمريكي العسكري العملاق** دون التعرضّ إلى مقاومات محليّة مختلفة وبأشكال متجدّدة لا يمكن الآن تحديد ملامحها و سِيمَاتها المستقبليّة[35].

و يعتقد غارودي بأنّنا نعيش في عهد تعفّن التاريخ المتميّز بالهيمنة التقنية و العسكريّة السّاحقة للإمبريالية التي لا تحمل أي مشروع قادر على أن يمنح معنى للحياة و التاريخ، ويعتمد **غارودي** على إحصائيات الشرطة الأمريكية ليقول أنّه في نيويورك يتمّ اغتصاب امرأة كل ثلاث ساعات، و يقتل شخص كل ساعتين، و يقع اعتداء كل ثلاثين ثانية و تمتلك أمريكا الرّقم القياسي لانتحار الأحداث و كذلك الجريمة، و تُعدُّ 20 مليونا لمتعاطي المخدّرات، هذا هو نمط الحياة الأمريكي لمدّعي التّهذيب الأخلاقي[36].

حول التقنين في عصر العولمة:

لقد تحدثت في السنة الفارطة [خريف 2001] من أعلى هذا المنبر عن الإسهام التقنيني النظري والتطبيقي، و بيّنتُ أنّ المجمع الفقهي المنبثق عن منظمّة المؤتمر الإسلامي فكّر في تقنين الفقه الإسلامي والتّوحيد بين المذاهب، فإنّ المجمع المذكور كلّفَ مؤخّرا لجاناً مهمّتها جمع القواعد الفقهيّة من أمّهات المذاهب السنيّة و الشيعية، و ستأتي في مرحلة ثانية قضية التوحيد المذهبي، و ما أنجز إلى حدّ الآن هو جمع قواعد الفقه

الشّيعي في ثلاثة مجلدات طبعتها **إيران**، و إنّ قواعد المذاهب السّنيّة في طور الجمع من أمّهات المذاهب الأربعة وبعد جمع قواعد كل المذاهب الإسلامية [السنيّة – الشّيعية- الظاهريّة] سيقنّن الفقه الإسلامي في عصر العولمة بإذن الله تعالى، هذا على المستوى الجماعي، أمّا الإسهامات التقنيّة الفرديّة فهي متوفرة ومبثوثة في الكتب والمجلات، حيث نجد التّقنين الأصولي والتقعيد الفقهي و التّنظير المقاصدي:

-**التقنين الأصولي**: أسهم الدكتور **محمد زكي عبد البر** في تقنين أصول الفقه و صاغه لأول مرّة لتيسير الإلمام بعلم أصول الفقه و ليكون منه مقدّمة للتّقنينات الإسلاميّة المرجوّة، قال **عبد البرّ** في مقدمة كتابه:

«إنّ من أيسر الوسائل لتقريب مادّة أصول الفقه و هو التقنين، كما أنّ الوسيلة المثلى في الفقه هي تقنين الفقه، وهناك فائدة عظيمة أخرى لتقنين أصول الفقه، و هي صيّرورة هذا التّقنين في الحدود المناسبة المقدّمة لتقنين الفقه، كما نجد في القانون الوضعي أنّ القانون المدني المصري [مثلا] يفتتح بباب تمهيدي يتناول -على وجه العموم- بعض ما يتناوله أصول الفقه من أسس و عموميات، و بذلك تُمَهِّدُ للالتجاء إلى أصول الفقه عند شرح مواد التقنين الإسلامي، لتكملة ما فيه من نقص، و توضيح ما فيه من غموض، ورفع ما فيه من تناقض و تصحيح ما يقع فيه من خطأ، فتقنين أصول الفقه هو المقدمة لتقنين الفقه الإسلامي[37].

و هذه نماذج من هذا التقنين : - المادة 1: «الحكم الشرعي هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين» -المادة 2 :الحاكم هو الله وحده - المادة 3 : الحكم الشرعي إما أن يقتضي طلب الفعل أو الكفّ عنه على سبيل الإلزام أو غير الإلزام، أو التخيير بين الفعل والترك-كل ذلك عزيمة أو رخصة...[38].

-**التّقعيد الفقهي**: قدّم الدكتور **محمد الروكي** كتابا عنونه بـ «**نظريّة التّقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**» طرَحَ فيه موضوع القواعد الفقهيّة الذي هو جانب من جوانب الاجتهاد و التجديد في عصر العولمة، قال صاحبه في المقدمة :«إنّ النهضة الفقهية اليوم تتطلب العكوف على هذا التراث على أساس استخلاص هذه القواعد و الكليات منه لأنهّا تمثّل عصارتهُ و ثمرته، ثم دراستها دراسة نظريّة وتطبيقيّة، و نحن حينما ندْعو إلى هذا العمل العلميّ إنّما ندعو إلى تطوير و تعميق

منهج البحث الفقهي، والسَّيْر به نحو قمّة التّنظير والتّقنين ، حتّى يستطيع استيعاب كل التطورات الحياتيّة وصبغها بصبغة شرع الله[39]».

-**التّنظير المقاصدي**: من العلوم الشرعية التي حدد العولمة الغربية بكل مشاربها، الفكر المقاصدي، حيث نوقشت مجموعة رسائل جامعيّة أفردت مقاصد الشريعة الإسلامية بالدرس لأنّ الصّحوة الإسلاميّة اهتدت إلى مكانة الفكر المقاصدي في التشريع الإسلامي، ومن الآثار التي تناولت هذا الباب : -**عز الدين بن زغيبة: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية - مقاصد الشريعة الخاصّة بالتصرّفات المالية- عبد الرحمن الكيلاني: قواعد القاصد عند الإمام الشاطبي- إسماعيل الحديثي: نظرية المقاصد عند الإمام الطاهر ابن عاشور - أحمد الرّيسوني: نظريّة المقاصد عند الإمام الشاطبي- يوسف حامد : المقاصد العامة للشريعة الإسلامية- حمادي العبيدي : الشاطبي و مقاصد الشريعة- عمر سليمان الأشقر : مقاصد المكلّفين فيما يتعبّد به لربّ العالمين**...فهذه الإسهامات العلمية جليلة القدْر تثبت أنّ هدف المسلمين في عصر العولمة هو أنّ القرن 21 هو قرنهم قال الدكتور **كامل أبو صقر** في كتابه:« العولمة التجاريّة والإداريّة و القانونية».

رؤية إسلامية : إنّ أهداف المسلمين هي أنّ القرن 21 هو قرننا و أنْ لا سبيل لأحَدٍ علينا، و أنّ الثّقافة الإبراهيميّة بحسب ما جاءت في القرآن الكريم هي القادرة على ضمان الحدّ الأدنى من التفاهم بين الشعوب والنّهي عن الفساد، و أنّ التكنولوجيا لا تُنقل بل تُفهم و أنّ علينا أن نقفز بخطوات واثقة نحو الابتكار والإبداع.

و التطور و التجديد الاقتصادي و التجاري هو مقدّمة العولمة من خلال الثقافة الإبراهيميّة والمضاربة بالإدارة و طالب **أبو صقر** بعدم تقليد اليمين و اليسار و نادى بتقديم أنموذج إسلامي يُشجع على الاستثمار والادّخار و يقلّل من الإسراف و الاستهلاك و التّبذير ويحارب التّكنيز و تكديس الأموال في الداخل والخارج، ويدعو إلى إنفاقها و استثمارها في الدّاخل كما يدعو إلى الاعتدال في كل شيء.

و تساءل **أبو صقر** لماذا لا تكون العولمة سببا للتّفاهم بين الشّعوب و لنشر الأمانة والتّقوى والثقافة الإسلامية القادرة على استيعاب جميع الثقافات و التكيّف مع قوانين الدّول الأخرى استنادا إلى مبدأ أخذ العفو وأمر بالعرف.

-لماذا لا يكون الإنفاق الذي أثنى عليه الخالق بديلا للقروض و الفوائد؟ و لماذا لا تكون المضاربة برأس المال و الجهد كافية لضمان عدم وجود عجْز تجاري و بطالة؟ و لماذا لا تكون الزكاة و الصدقات مؤسسة قادرة على استيعاب الفقراء و المتشَّردين داخل النظام، و مُنْهية لدرَاما المجاعة في كل العالم؟ أمنهاك نظام قادر على أن يؤلّف بين التكنولوجيا و الإيديولوجيا (العقيدة) أكثر من القانون السماوي الذي ألف بين **سليمان و بلقيس**؟ هل لنا أن نحلُم بأنموذج خاص بنا و أن نُناوِشَ النّماذج الغربيّة من قريب أو بعيد؟

ذلك حقّ لنا فهذه سنّة الله، فالمدافعة و المنافسة هما القيد على عدم فساد الحياة والأرض ؛ و هي عدة ربانية ثابتة في الحياة و غير قابلة للتبديل، و هذا يعني فساد و نهاية نظرّية **فوكوياما** و خسف **لصموئيل هانتنجتون** وصُدوعه الثقافي.[40]

و طالب **كامل أبو صقر** بتحسين مستوى الشركات التي قنّنها الفقهاء المعاصرون مثلا في سنة صدور مجلة **الأحكام العدليّة** لتواكب عصر العولمة، و هي : **شركة المضاربة**[41] **شرطة التضامن**[42] **شركة التّوصية البسيطة** [و هي شركة المضاربة في النّمط الفقهي][43] **شركة التّوصية بالأسهم** [شركة التضامن في الفقه][44] **شركة المحاصّة**[45] **شركة ذات مسؤولية محدودة** [نوع من شركات التضامن][46]، كما تناول **أبو صقر** تقنين البنوك الإسلاميّة، و يضمّ هذا المحور **الإجارة** و **البيع لأجل** و **عقد المرابحة** و **الاستصناع**[47] و **أحكام السوق**[48] و **الوكالة**[49] و **السمسرة**[50].

قدرة الأمّة الإسلاميّة على فرض عولمة إسلاميّة:

ناقش أبو صقر وجهة نظر **تُوبي هَافْ** في أسباب إخفاق الحضارة و الفكر الإسلامي في أن يكون عالميًا، و من ثمّ العجز عن تحقيق عولمة يتأثر بها المحيط الكوني من خلال كتابه «**فجر العلم الحديث**»[51] وساق ما أورده **جيمس بيكر** في كتابه : "**عندما تغيّر العالم**"[52] عن تأثير الحضارة و العقل العربي في أوروبا، ومن ثمّ خرج بنتيجة مؤدّاها أنّ الدّين الإسلامي لم يكن و لن يكون عائقا أمام العولمة، بل هو محرّك لها، غير أنّ الإخفاق الحادث يعود إلى العجز عن نقل الإدارة و التنظيم المؤقت و العمل من العبادات إلى المعاملات، بمعنى أنّ الالتزام بالعبادات كان يستلزم الامتداد إلى كل مَناشِطِ الحياة، و هذا لم يحدث وكذلك العجْز عن رسم إستراتيجية واسعة ومنضبطة في الآن نفسه، و برؤية مؤسّسة على

الدّين و ثقافته، والعجز عن تفعيل النّظم و تظريفها للخروج بنظم جديدة تُواكب الآتي و تطّمح للمستقبل، واضعة العلاقة التبادليّة و المنفعيّة في الحسبان، و كذلك فهم الأشكال و الأسماء قبل المعاني والمفاهيم[53]

و بيّن **أبو صقر** قدرة الأمة على فرض العولمة الإسلامية، فللموارد البشريّة موجودة لدينا، و الذّخب العلميّة والعقول المقيمة و المهاجرة موجودة، الطاقة و البترول و باحتياطات ضخمة بنسبة ثلثي الاحتياط العالمي، و بقيّة القطاعات مُذبْذبة[54] كما قدّم الشيخ **محمد المختار السلامي** طرحا لعالمية العولمة الإسلامية لا يخلو من طرافة[55] والعولمة الإسلامية المنشودة تنطلق من الثابت المطلق و هو الله عز وجل، و على الأمّة الإسلامية أن تنشر أهدافها بواسطة المضاربة قبل السياسة كما حصل في **أندونيسيا** مما أنتج علاقة قويّة بين التكوين الخاص بموازيين التّجارة وبين الإسلام، نظرا لأن الشريعة الإسلامية قائمة على الاتّفاق مع العَرف الدّاخلي لأي أمّة، و عملا **بالآية الكريمة** أخذا العفو و أمر بالعرف، و هو ما يعني احترام الأنموذج الربّاني لما هو موجود في البيئة و المجتمع من قوانين و أعراف و أنظمة و العمل على تقويتها، لذلك يجب الاهتمام بالمضارب و تطويره ليصبح مضاربا بالإدارة، و هذا يتطلّب نوعا من الحشد التعليمي و التّفكير النظمي والرؤية الجماعيّة المشتركة و الأساليب المختلفة لتحقيق المهمة.[56]

الخاتمة:

إنّ الخطة التي يرسمها التفكير التجديدي بمعاول هدّامة تُنَقِّذُ مشاريع العولمة وتستهدف التّشريع واللغة والدولة الإسلاميّة، لتضع صورة واضحة لمقاصدها و تعلن عن غير وجل أو تردّد اتّجاهها الهدّام متستّرة بالمنهجيّة الجديدة التي يدعو لها زُعماء العولمة ، بالبحث في مجال الإسلاميات التطبيقية، و ذلك باسم الحداثة و اللائكيّة و اللادينيّة و العقلانية و العلمانيّة والعلمويّة، فلنحذر من هذا السيّل الجارف، ولنعدّ العدّة للمواجهة بالقلم و الفكر و العلم والعمل و المثابرة و الصّبر و الإتّكال على الله تعالى، مُصرّين على أنّ النظام الإسلامي هو النظام الإلهي الذي يجب على كل مسلم أن يمارس الحياة على أساسه، و أن لا يستبدل به غيره مهما تكون الظروف و المناسبات من حيث إنّ النظام العام الدائم لقائم لكلّ زمان و لكلّ مكان : إنْ تَنْصُرُوا الله فلاَ غالِبَ لَكُمْ.

الهوامش و المراجع:

(1)- المقري، أحمد بن محمد: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض: ط: المغرب و الإمارات: 1400هـ:3/22

(2)- الحجوي: محمد الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: ط التراث القاهرة: 1396 هـ: 2/400.

(3)-الدهماني : حسين سالم: مقدمة التفريع لابن الجلاب: دار الغرب الإسلامي :1-1987 : 1/110.

(4) الحجوي:2/411، 418.

(5)-سيّد عبد الله: المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية و التشريع الإسلامي: إحياء الكتب القاهرة: 1366هـ.

(6)-بن زغيبة : محمد : تقنين الفقه الإسلامي بين النظرية و التطبيق.

(7)-القاسمي: رفيق: العلمانية و طلائعها في مصر : ط الإسكندرية 1999

(8)-طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر.

(9)-عائشة عبد الرحمن: تراثنا بين ماض و حاضر

(10)-غالي شكري: التراث و الثورة

(11)-على عبد الرازق: الإسلام و أصول الحكم.

(12)-جريدة الأهرام المصرية عدد 20682

(13)-محمد أركون: القدسي و الثقافي و التغيير: م ع: الفكر العربي المعاصر: 29جوان 1986: 30، 31.

(14)-صادق جلال العظم: ماهية العولمة: م الطريق: بيروت : س56 ع: 4: ماي – أوت 199.

(15)-عبد الخالق عبد الله: عولمة السياسة و العولمة السياسية : م المستقبل العربي : س 24 ع 278 : أفريل 2002 :25.

(16)-عصام نعمان : أمريكا والمسلمون: مشكلة العلاقة م.ن : 88.

(17)-كامل أبو صقر : العولمة التجارية و الإدارية و القانونية: رؤية إسلامية جديدة: دار الوسام بيروت : 2001، 48/1.

(18)-شبكة الأنترنيت بتاريخ 2002/02/14.

(19)-الجابري: محمد العابد : العولمة والهوية الثقافية: م المستقبل العربي: س 20 ع 228، أفريل 1998.

(20)-كامل أبو صقر:121/1.

(21)-نقلا عن عصام نعمان: أمريكا و المسلمون: 78.

(22)-كامل أبو صقر : 121/1.

(23)-م.ن: 51/1، 52

(24)- م.ن : 53/1.

(25)-م.ن: 49/1.

(26)-عمر أحمد مصطفى: إعلام العولمة و تأثيره في المستهلك: م. المستقبل العربي : س 23 ع 256: جوان 2000، ص:74.

(27)-غارودي: رجاء: العولمة المزعومة الواقع و الجذور و البدائل: تع محمد السبيطلي: دار الشوكاني صنعاء 2000 : 77

(28)-بلقزيز : عبد الإله : العولمة و الهوية الثقافية : م :المستقبل العربي : س-20 ع 229 : مارس 98-1998: 98.

(29)- كاظم : عبد الجليل الوالي : جدلية العولمة بين الاختيار و الرفض: م. المستقبل العربي: س 24 ع 275 :جانفي: 2002: 66-67.

(30)- حنفي :حسن: الثقافة العربية بين العولمة و الخصوصية: م ، الفكر السياسي: دمشق : س 2، ع 4، 5 : 1998: 245.

(31)-شلبي: أحمد : العولمة، م المنهل : ع 557: ماي 1999.

(32)-شلبي: م.ن.

(33)-أبو صقر : 11/1

(34)-مها ذياب "تهديدات العولمة للوطن العربي:م.المستقبل العربي:س24ع276: 2002/2 :153.

(35)-قوم : جورج : عالم القطب الأوحد و اتجاهاته: م.المستقبل العربي : س24ع 278: 2002/4 :91.2.

(36)- كاظم: عبد الجليل: م.ن:77

(37)-عبد البر : محمد زكي: تقنين أصول الفقه: دار التراث، القاهرة : 1989: 9.

(38)- م.ن، م.ن:27-30

(39)-الروكي : محمد: نظرية التقعيد الفقهي و أثرها في اختلاف الفقهاء: الدار البيضاء: 1994 : 19.

(40)-كامل أبو صقر: 147/1.

(41)-م.ن: 1/177-224.
(42)-م.ن: 1/253-257.
(43)-م.ن:1/258-261.
(44)-م.ن:1/261-263.
(45)-م.ن:1/163
(46)-م.ن:1/265.
(47)-م.ن:1/331.
(48)-م.ن:2/76 و ما بعدها.
(49)-م.ن: 2/109.
(50)-:م.ن:2/139-172.
(51)-توبي هاف:فجر العلم الحديث: سلسلة عالم المعرفة: الكويت عدد : 220.
(52)-جيمس بيكر: عندما تغيّر العالم: سلسلة عالم المعرفة، عدد 187.
(53)-أبو صقر : 1/9.
(54)-م.ن: 1/101.
(55):السلامي : محمد المختار : العولمة الإسلامية م. الهداية، تونس: ع5 س-22 : 1998.
(56): أبو صقر :1/33